نتيجة إغلاق أنشطة الأعمال على نطاق واسع خلال الربع الثاني

«الوطني»: انخفاض الناتج المحلي للاقتصادات الكبرى يسلط الضوء على تداعيات «جائحة كورونا»

أسوأ مراحل التراجع مرت بالفعل ولكن تبقى المخاوف المتعلقة بوتيرة واستمرارية التعافي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي الضعيفة للربع الثاني من العام الحالي كشفت عن التداعيات السلبية التي اجتاحت الولايات المتحدة وأوروبا نتيجة لإغلاق أنشطة الأعمال على نطاق واسع وفرض قيود السفر بهدف احتواء تفشي جائحة كوفيد19-. وعلى الرغم من أن أسوأ حالات تراجع الإنتاج قد انتهت بالفعل، إلا أن المخاوف ما تزال قائمة بشأن وتيرة التعافي واستمراريته – خاصة في الولايات المتحدة إذ تسبب استمرار تزايد حالات الإصابة بالفيروس في تعطيل إجراءات إعادة فتح الاقتصاد في بعض الولايات، هذا إلى جانب مساومات أعضاء الكونجرس بشأن حزمة التحفيز المالية الجديدة بما ساهم في زيادة حالة عدم اليقين. ومن جهة أخرى، تواصل السياسة النقدية التيسيرية عزل أسواق الأسهم بمنأى عن تلك المخاوف، إذ ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 5.5% في يوليو، ويقترب الان من بلوغ أعلى مستوياته على الاطلاق المسجلة في فبراير. كما أن أسعار الفائدة المنخفضة (بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الضعيف) تعمل على تقويض أداء عائدات السندات طويلة الأجل، إذ انخفضت عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات إلى 0.5 % فقط في أوائل أغسطس، بما أدى أيضاً إلى اضعاف قيمة الدولار.

الولايات المتحدة تعاني من انخفاض تاريخي للناتج المحلي

كما كان متوقعاً، عانى الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من انكماش حاد بمستويات غير مسبوقة على خلفية التدابير المطبقة لاحتواء تفشي الجائحة، إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 32.9- % على أساس سنوي (9.5- % على أساس ربع سنوي) بعد انخفاضه بنسبة 5 % في الربع الأول (الرسم البياني 1). وجاء في الصدارة تراجع مستويات الاستهلاك الخاص بنسبة 35 % (بما في ذلك انخفاض الإنفاق على الخدمات بنسبة 44 %)، بينما انخفض الاستثمار الخاص (بما في ذلك المخزون التجاري) بنسبة 49 %. وكان الإنفاق الحكومي هو العنصر الوحيد الذي تمكن من تسجيل ارتفاعاً بنسبة 2.6 %.

وحدث الجزء الأكبر من تراجع الإنتاج في وقت مبكر من الربع، مع تحسن النشاط التجاري في مايو ويونيو إذ تم تخفيف قيود «البقاء في المنزل» وبدأ تنفيذ برامج التحفيز الحكومية. ويشير ذلك إلى حدوث انتعاش ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث، كما تشير التقديرات الآنية الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا إلى بلوغ معدل النمو حالياً إلى حوالي 20 %. إلا أن التزايد الكبير في حالات الإصابة بالفيروس منذ منتصف يونيو وما أعقب ذلك من تعليق خطط إعادة فتح الاقتصاد أو التراجع عنها، هذا إلى جانب انتهاء برنامج إعانات البطالة الإضافية في يوليو (وفشل الكونجرس حتى الآن في التوصل إلى اتفاق لإقرار حزمة تحفيز مالي جديدة – وكانت الأوامر التنفيذية التي أصدرها الرئيس ترامب مؤخراً بمثابة محاولة لتجاوز الكونجرس وبدء حزمة تحفيز أصغر حجماً خاصة به)، ساهمت كل تلك العوامل مجتمعة في تأجيج مخاوف تعطيل الانتعاش. وعلى الرغم من تعافي أنشطة مؤشرات مديري المشتريات الصادرة عن مؤسسة (ISM) وارتفاعها في الوقت الحالي فوق مستوى 50 بما يشير إلى «عدم حدوث تغيير»، إلا أن ثقة المستهلك انخفضت مجدداً في يوليو في ظل تراجع معنويات التفاؤل بشأن الستة أشهر المقبلة.

ويعتبر استمرار تدهور سوق العمل من ضمن أبرز العوامل التي تؤثر سلباً على آفاق النمو. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات التوظيف بمستويات فاقت التوقعات بإضافة 1.8 مليون وظيفة في يوليو، إلا أن الوتيرة كانت أبطأ مقارنة بمعدلات شهر يونيو، كما أن معدل البطالة ما يزال مرتفعاً للغاية عند مستوى 10.2 % (الرسم البياني 2). وقد يؤدي ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى امكانية خسارة جزء من الدخل نتيجة لخفض الإعانات، إلى احداث صدمة حادة للإنفاق الاستهلاكي الذي انتعش في يونيو إلى 4.8- % على أساس سنوي مقارنة بأدنى مستوياته المسجلة بنسبة 16- % في أبريل، إذ يزال أقل بنسبة 7 % عن مستويات ما قبل الجائحة. وعلى الجانب الإيجابي، فقد تكون مدخرات الأسر قد تراكمت خلال الأشهر الأخيرة من خفض المصروفات، مما مكن من استخدامها مؤقتاً لتمويل الإنفاق لحين إقرار الكونجرس حزمة تحفيز جديدة خلال شهر أغسطس على الارجح.

وكما كان متوقعاً، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على سياسته النقدية دون تغيير في اجتماعه المنعقد في يوليو، محتفظاً بمعدل الفائدة على الأموال الفيدرالية في حدود 0.0–0.25 %، كما أبقى أيضاً على برنامج التيسير الكمي وتعهد بالحفاظ على سياساته التيسيرية حتى تمر الأزمة، وقد يصل الأمر إلى استخدام المزيد من أدوات الدعم إذا تعثرت وتيرة التعافي الاقتصادي. وواصل رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جاي باول التحذير من مخاطر الايقاف المبكر لإجراءات التحفيز المالي وحث الكونجرس على الموافقة على حزمة دعم جديدة. وفي ذات الوقت، كان التزام الاحتياطي الفيدرالي بسياساته التيسيرية – بالتزامن مع تجدد مخاوف تفشي الجائحة وتراجع التدفقات نحو أصول «الملاذ الآمن» التي شهدناها سابقاً – من العوامل التي ساهمت في التراجع الأخير الذي شهده الدولار الأمريكي، إذ سجل الوزن الترجيحي لمؤشر الدولار تراجعاً اضافياً بنسبة 4 % في يوليو، ويعتبر حالياً أقل بنسبة 9 % عن مستويات الذروة المسجلة في مارس. وفي ظل ضعف مستويات النمو والتراجع الشديد لمعدل تضخم الإنفاق الاستهلاكي الأساسي، 0.9 % فقط على أساس سنوي في يونيو، فإن ضعف الدولار لا يعتبر من المسائل الجوهرية التي تحرك سياسات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. إلا أنه في حالة شهد الدولار المزيد من التراجع الحاد، فقد يتسبب ذلك في تعزيز المخاوف المتعلقة بوضع الدولار كعملة احتياطية وما قد يخلفه ضعف الدولار من تأثيرات معاكسة على النمو العالمي.

تراجع الناتج المحلي لمنطقة اليورو في الربع الثاني

أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني لمنطقة اليورو صورة أكثر تشاؤماً من الولايات المتحدة. إذ انخفض الإنتاج المحلي لمنطقة اليورو بنسبة 12.1 % على أساس ربع سنوي بعد انخفاضه بنسبة 3.6 % في الربع الأول (الرسم البياني 3). وشهدت بعض الدول الأوربية انخفاضاً أكثر حدة، خاصة إسبانيا (18.5- %)، وفرنسا (13.8- %)، في حين كان الانكماش في ألمانيا أقل حدة (10.1- %) بفضل النجاح النسبي للسلطات في احتواء تفشي الجائحة. هذا وأظهرت البيانات الخاصة بالمملكة المتحدة، انخفاض الإنتاج بنسبة 20.4 % في الربع الثاني على أساس ربعي- أي بمعدل أسوأ من الدول الأخرى وهو الأمر الذي يمكن تفسيره جزئياً نتيجة لتسجيل المملكة المتحدة لمعدل انكماش أقل في الربع الأول.

وعلى الرغم من أن الارتفاع الأخير في حالات الإصابة بالفيروس في بعض الدول وإمكانية تفشي موجة ثانية في فصل الشتاء مازالت تلقي بظلالها على آفاق النمو، إلا أن بيانات مسح مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو تشير إلى بدء التعافي الاقتصادي على المدى القريب في ظل إعادة فتح الاقتصادات في الفترة الحالية إلى حد كبير، إذ انتعش المؤشر مرة أخرى واستعاد مركزه في منطقة التوسع وصولاً إلى 54.9 في يوليو – فيما يعد أسرع وتيرة نمو يشهدها منذ أكثر من عامين – مقابل 48.5 في يونيو، وذلك في ظل المكاسب القوية بصفة خاصة لكلا من فرنسا وألمانيا. وفي ذات الوقت، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 5.7 % على أساس شهري في يونيو وعادت إلى مستويات ما قبل الجائحة، مما يشير إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية مع دخول الربع الثالث. كما تعكس هذه البيانات ضمناً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد يتعافى على الأقل بنفس السرعة في الولايات المتحدة خلال الربع الحالي. وتعتبر آفاق النمو بعد دلائل الانتعاش الأولية غير مؤكدة، إذ قد يستمر تأثير ارتفاع معدلات البطالة على الإنتاج لفترة طويلة، كما أن بعض الدول التي تتمتع بمساحة أكبر لتطويع سياساتها وتلك التي تنجح في تجنب تفشي موجة شديدة من الجائحة قد تتفوق على غيرها.

وقد تلقت آفاق نمو الاقتصاد الأوربي على المدى المتوسط دفعة بفضل الاتفاق التاريخي الذي توصلت له دول الاتحاد الأوروبي الـ27 واقرارها لصندوق التمويل المشترك بقيمة 750 مليار يورو بهدف معالجة تداعيات الأزمة. وسيتم توزيع دفعات الصندوق خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2021–2023 بمعدل يزيد عن 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط سنوياً. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ لا يعتبر كبيراً مقارنة بمعدلات تراجع الإنتاج، إلا أن أهميته تكمن في التالي: (أ) سيتم توزيع أكثر من نصف الأموال في هيئة منح بدلاً من قروض، (ب) سيتم تخصيص الدفعات ليس وفقاً لمساهمات الدول الأعضاء ولكن وفقاً لحجم الاضرار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة (ج) سيتم تمويل الصندوق من خلال ادوات الدين الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والتي يمكن سدادها جزئياً من رسوم عضوية الدول الأعضاء (بالإضافة إلى فرض بعض الضرائب الجديدة). ومن هذا المنطلق، تأخذ أوروبا خطوة أقرب لتحويلات المالية العامة بين الدول الأعضاء، والتي تعد من الأمور الهامة لتعزيز مصداقية منطقة العملة الموحدة على المدى البعيد. ومن المرجح أن تتلقى إيطاليا وإسبانيا أكبر قدر من المدفوعات.

القطاع الخارجي الياباني ما يزال يواجه رياح معاكسة

واصلت صادرات وواردات اليابان تراجعها خلال شهر يونيو في ظل الضعف المستمر لمعدلات الطلب المحلي والعالمي، إذ تراجعت الصادرات بشكل حاد مرة أخرى، بنسبة 26 % على أساس سنوي (مقابل 28- % في مايو)، وانخفضت الشحنات إلى الولايات المتحدة بمقدار النصف تقريباً نتيجة لضعف الطلب على السيارات وقطع الغيار، هذا إلى جانب استمرار ضعف الطلب الصيني. ومن جهة أخرى انخفضت الواردات بنسبة 14 % في يونيو (وإن كان ذلك المعدل يعتبر أفضل من مستوى التراجع المسجل في مايو بنسبة 26 %) على خلفية ضعف الطلب المحلي بما ساهم في تضييق فجوة العجز التجاري للبلاد إلى 269 مليار ين مقابل 841 مليار ين. ومن المقرر أن يؤثر ركود القطاع الخارجي بشدة على الاقتصاد الكلي. ووفقاً لأحدث الاستطلاعات التي أجرتها وكالة رويترز، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 23.9 %، على أساس سنوي، في الربع الثاني – فيما يعد أسوأ معدل انكماش على الإطلاق – مقابل تراجعه بنسبة 2.2 % في الربع الأول.

وفي خطوة مماثلة لتلك التي اتخذتها الشهر الماضي وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز، خفضت وكالة «فيتش» النظرة المستقبلية للديون السيادية في اليابان من مستقرة إلى سلبية، نتيجة الآفاق الاقتصادية القاتمة وتزايد المخاوف المتعلقة باتساع فجوة العجز المالي وارتفاع الديون. إلا انه على الرغم من ذلك، أبقي بنك اليابان سياسته النقدية دون تغيير في يوليو وأكد على غياب مخاطر الانكماش وأن البلاد ستتعافى تدريجياً من آثار الجائحة في النصف الثاني من العام الحالي. وكان معدل التضخم (باستثناء عنصري المواد الغذائية والطاقة)، وهو المقياس المفضل لبنك اليابان، مستقراً في يونيو عند مستوى 0.4 % على أساس سنوي، إلا ان ظل أقل بكثير من مستوى 2 % المستهدف من قبل البنك المركزي.

تعافي الاقتصاد الصيني

شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني انتعاشاً جيداً في الربع الثاني، إذ نما بنسبة 3.2 % على أساس سنوي في ظل تخفيف قيود التنقل وبدعم من الإجراءات النقدية والمالية بعد أن شهدت البلاد أسوأ انكماش لها منذ عقود خلال الربع الأول (6.8- % على أساس سنوي) (الرسم البياني 4). وفي واقع الأمر، تؤكد أحدث البيانات، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية للقطاعين التصنيعي وغير التصنيعي، انتعاش الأداء الاقتصادي بعد اجراءات الإغلاق، وإن كان بمعدل تدريجي ومع استمرار مخاطر التطورات المعاكسة الناجمة عن ضعف الطلب. في حين واصلت بيانات مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي وتلك الصادرة حديثاً عن مؤشر Caixin نفس الاتجاه التصاعدي، إذ ارتفعت إلى 51.1 في يوليو (50.9 في يونيو) و52.8 (51.7 في يونيو) على التوالي، وظلت طلبات التصدير منخفضة على خلفية تراجع الطلب العالمي. وفي المقابل، تراجع نشاط قطاع الخدمات هامشياً خلال نفس الفترة، إلا انه ظل معتدلاً عند مستوى 54.2 في يوليو (54.4 في يونيو)، وفقاً لمؤشر مدير المشتريات الرسمي لقطاع الخدمات.

من جهة أخرى، ظل معدل التضخم الأساسي (باستثناء المواد الغذائية) منخفضاً في يونيو، إذ تراجع إلى 0.9 % مقابل 1.1 % في مايو مما يعكس استمرار ضعف الطلب المحلي إلى حد ما. وانخفضت أسعار المنتجين للشهر الخامس على التوالي (3.0- % على أساس سنوي) على خلفية استمرار ضعف أسعار السلع. ومن المقرر أن يساهم ضعف الضغوط التضخمية في دعم جهود البنك المركزي للحفاظ على السياسات النقدية التيسيرية، إذ لم يتغير سعر الإقراض القياسي، للشهر الثالث على التوالي، في يوليو بالنظر لبوادر تحسن الاقتصاد. وعلى صعيد منفصل، ارتفع اليوان في شهر يوليو بنسبة 1.3 % على أساس شهري مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بفضل تحسن التوقعات الاقتصادية وضعف الدولار.

النشاط الاقتصادي في الهند لا يزال ضعيفاً

من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الهندي بشكل حاد في الربع الثاني من عام 2020 (الربع الأول من السنة المالية 2020/2021) على خلفية إغلاق أنشطة الأعمال على المستوى الوطني، والذي ما يزال ساريا في بعض أجزاء البلاد. وظل مؤشر مديري المشتريات المركب للنشاط التجاري في حالة انكماش، بعد تحسنه في مايو/يونيو، إذ تراجع إلى 37.2 في يوليو مقابل 37.8 في يونيو. وتسبب ضعف النشاط الاقتصادي في تقليص الإيرادات العامة بنسبة 6.9 % على أساس سنوي في يونيو على خلفية التراجع الشديد لإيرادات الشركات (19.1- %) فيما يعد أعلى معدل انخفاض يشهده على الإطلاق. وفي إطار مساعي الحكومة لمواجهة ضعف النشاط الاقتصادي، استمر نمو الإنفاق الحكومي ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في 10 سنوات، مرتفعاً بنسبة 19.6 % على أساس سنوي، وهو الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى وضع المزيد من الضغوط على العجز المالي، إذ بلغ العجز لمدة 12 شهراً 5.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ومن المتوقع أن يصل إلى 12.1 % في عام 2021 (صندوق النقد الدولي). وسيؤدي هذا الأمر إلى دفع الدين العام إلى مستويات حادة تصل إلى 84 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020 وإلى 86 % في السنة المالية 2021. وفي ظل تلك الخلفية، خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني مؤخراً توقعات الديون السيادية إلى سلبية من مستقرة مع الحفاظ على التصنيف دون تغيير عند مستوى BBB-.

توقعات بحدوث انتعاش قوي في الربع الثالث إلا أن تزايد حالات الإصابة بالفيروس يهدد بتباطؤ وتيرة التعافي

تراجع الناتج المحلي في منطقة اليورو 12.1 % على أساس ربع سنوي في الربع الثاني

إقرار الاتحاد الأوروبي لحزمة التمويل المشترك بـ 750 مليار يورو عزز من معنويات التفاؤل تجاه الأداء الاقتصادي

انكماش الناتج المحلي الأمريكي 32.9 % على أساس سنوي في الربع الثاني

ويشكل استمرار تفشي الجائحة أكبر المخاطر السلبية لآفاق نمو الاقتصاد الهندي، إذ أظهر الوباء علامات محدودة على التراجع بالنظر إلى زيادة الحالات الجديدة إلى أكثر من 50 ألف حالة يومياً في مستهل شهر أغسطس، مما قد يحد من النشاط التجاري. وفي ظل توقع أن يظل الطلب خاملاً على المدى القريب، سيزداد الضغط على تحصيل الإيرادات وعلى أوضاع المالية العامة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 % في عام 2020 وأن ينتعش بنسبة 6 % في عام 2021، بافتراض احتواء تفشي الجائحة ورفع القيود، على الرغم من توقع بعض المحللين آخرين انكماشا أكثر حدة.

أسعار النفط تتحرك ضمن نطاق محدود

أنهت أسعار خام برنت تداولات شهر يوليو على ارتفاع بلغت نسبته 6 % وصولاً إلى 43.3 دولاراً للبرميل بعد أن تم تداولها ضمن نطاق محدود ما بين 42 و44 دولاراً للبرميل على مدار الشهر (الرسم البياني 5). ولم تشتعل مخاوف المخاطر الجيوسياسية الإقليمية إلا بعد الانفجار الذي شهدته مدينة بيروت في 4 أغسطس، والذي ساهم بدوره في دفع سعر مزيج خام برنت للتحليق مجدداً وصولا إلى أعلى مستوياته المسجلة في خمسة أشهر عند مستوى 45.2 دولاراً للبرميل. وتلقت الأسعار دعماً على نطاق واسع نتيجة للعوامل التالية: (1) انخفاض إنتاج الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك وعددهم 13 دولة إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ ثلاثة عقود، إذ بلغ 24.3 مليون برميل يومياً في يونيو، ووصل معدل الامتثال لمجموعة الأوبك وحلفائها إلى 110 % مقابل 85 % في مايو، (2) الانخفاض غير الطوعي لإنتاج النفط الصخري الأمريكي (حوالي 2- مليون برميل يومياً مقابل 13.1 مليون برميل يومياً في فبراير)، (3) انخفاض مخزونات الخام التجارية الأمريكية، (4) المراجعة التصاعدية لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2020 (360+ ألف برميل يومياً إلى 7.9- مليون برميل يومياً) من قبل وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الصادر في يوليو.

إلا ان الرياح المعاكسة والتي تتمثل في ضبابية وعدم اتساق الطلب على النفط على خلفية عودة تفشي جائحة فيروس كورونا، والتي أثارت شبح العودة إلى فرض القيود على حرية التنقل، مم قد يساهم في التأثير سلباً على أوضاع سوق النفط. كما أنه اعتباراً من أغسطس، بدأت الأوبك وحلفائها في تخفيف خفض الإنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يومياً (إلى 7.7 مليون برميل يومياً)، مما يزيد من امكانية ارتفاع الامدادات، والذ قد ينعكس على المخزونات العالمية التي لا تزال مرتفعة. وسيكون التأثير على حجم العرض والطلب على النفط حوالي نصف ما كان مقرراً في بداية الأمر، وذلك بالرغم من قيام بعض المنتجين كالعراق ونيجيريا وأنجولا مواصلة تعميق مستويات خفض الإنتاج لتعويض عدم قدرتهم على التوصل إلى المستويات المستهدفة خلال الأشهر السابقة، وذلك كون أن هذه المتغيرات قد تم تسعيرها بالفعل، إلا أن أسعار النفط قد تتراجع في حالة ضعف نمو الطلب على النفط في الأشهر القليلة المقبلة.

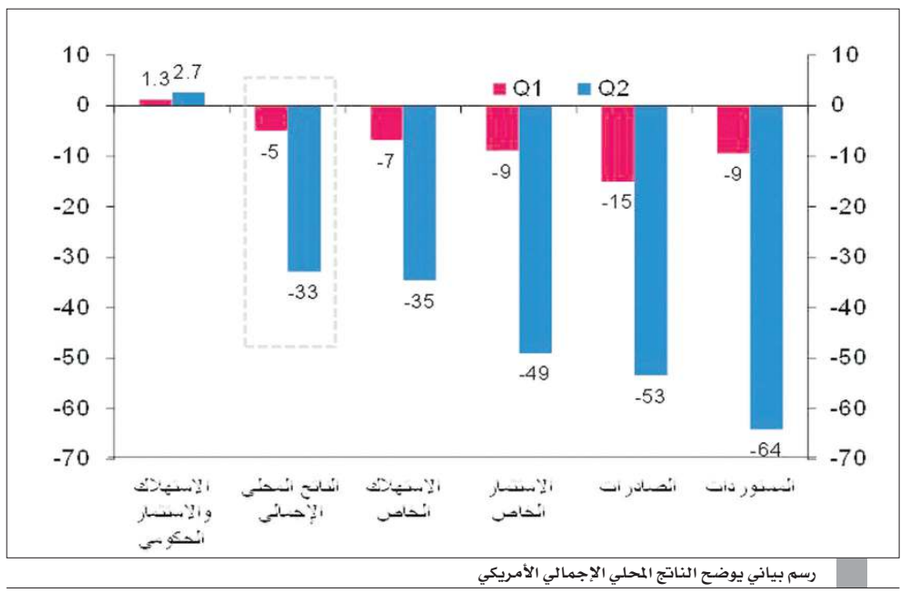

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي

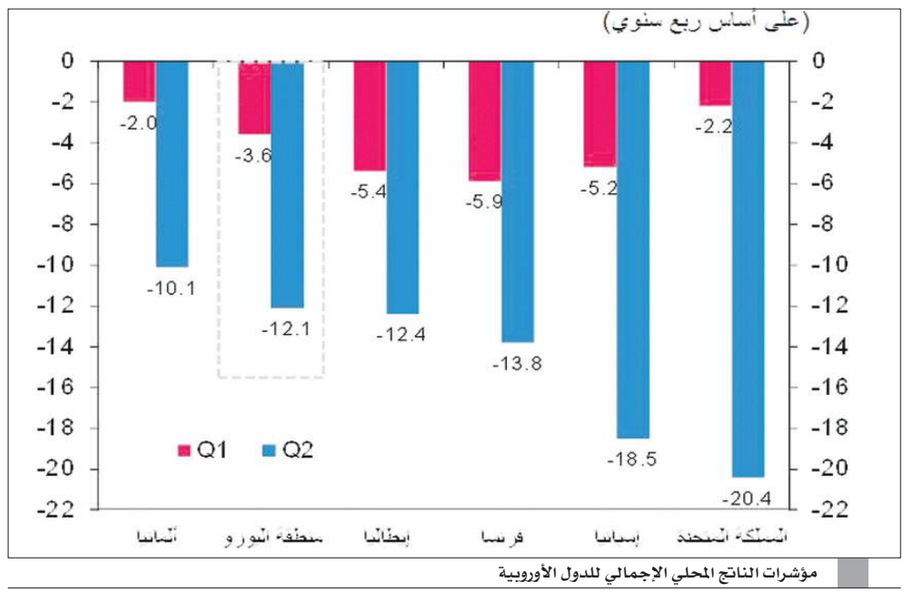

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية

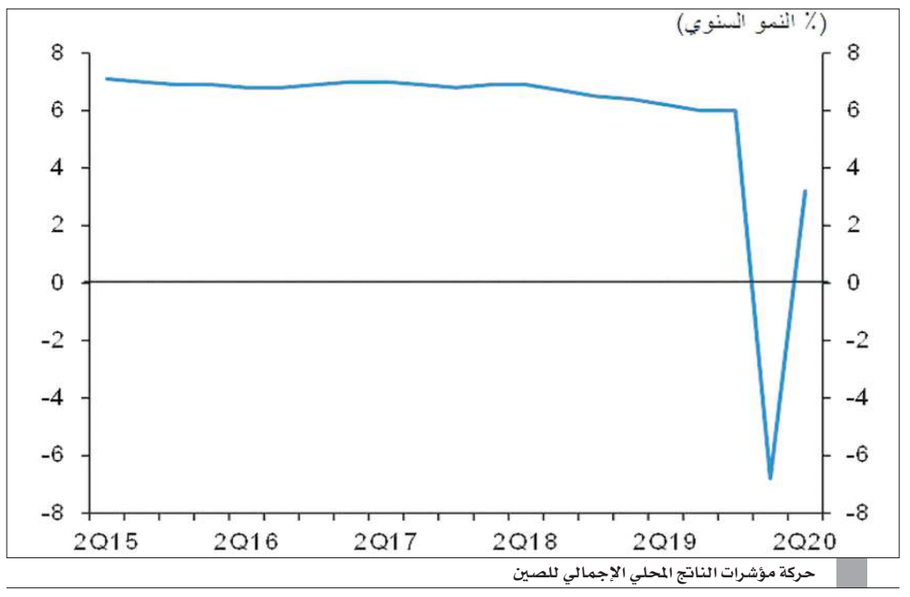

حركة مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للصين

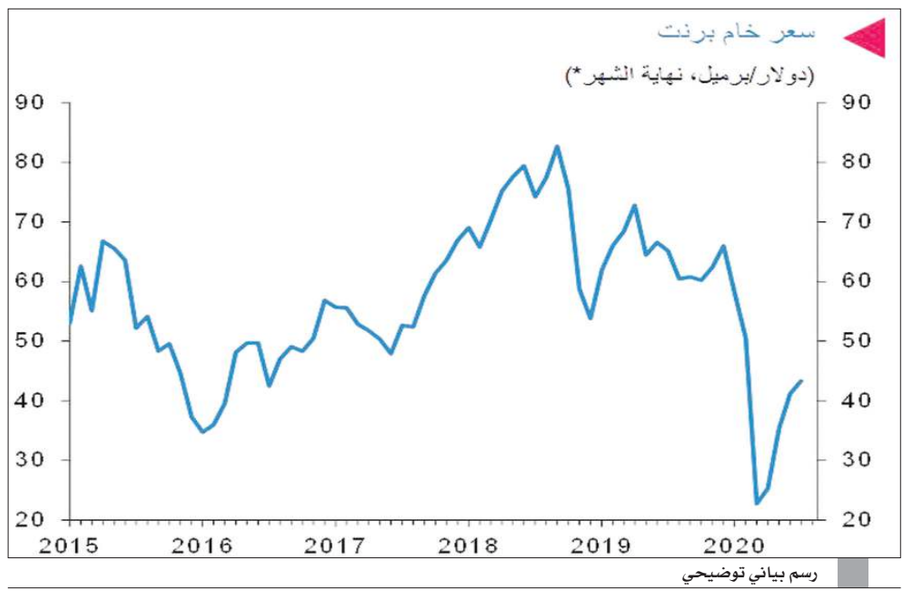

رسم بياني توضيحي